منتدى البحوث الاقتصادية

موجز سياسات

الاقتصاد السياسي لانتقال الطاقة

علي الصفار، عبير الشناوي، وعديل ماليك

رسائل أساسية

- تظل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا استثناءً عالميًا في توجهات الطاقة، إذ ارتفعت كثافة استهلاك الطاقة في المنطقة بنسبة ٣٠٪ منذ عام ١٩٩٠، على عكس الانخفاض العالمي الذي بلغ ٣٥٪. ويُعزى ذلك إلى هيمنة دعم الوقود الأحفوري، وضعف كفاءة هياكل القطاع العام، وقصور البنية التحتية لمصادر الطاقة المتجددة.
- وما لم تُتخذ إجراءات عاجلة، تواجه المنطقة خطر التأخر عن التحول العالمي في قطاع الطاقة، مما قد يؤدي إلى عواقب اقتصادية وسياسية جسيمة. ومع ذلك، يجب تنفيذ هذه الإصلاحات بطريقة تتماشى مع الحوافز السياسية، نظرًا إلى أن التحول في قطاع الطاقة قد تكون له تداعيات توزيعية داخل المجتمع.
- وينبغي على دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إعطاء الأولوية لنهج تدريجي في إصلاح نظام دعم الوقود الأحفوري. فمن خلال خفض الدعم بشكل مرحلي، مدعومًا بحملات توعية عامة وبرامج رعاية اجتماعية موجهة، يمكن التخفيف من ردود الفعل السياسية السلبية وتعزيز التأييد لمبادرات الطاقة النظيفة. كما أن إعادة توجيه وفورات الدعم نحو مشاريع الطاقة المتجددة، إلى جانب فرض ضرائب على الكربون لتمويل هذه الجهود، قد يسهم في خلق دورة استثمارية مستدامة ذاتيًا في قطاع الطاقة النظيفة.

عن المؤلفين

علي الصفار:
زميل بحث في الطاقة، لمركز النمو ورئيس شعبة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا واللاتين وأمريكا في المنظمة الدولية للطاقة.

عبير الشناوي:
أستاذة في الاقتصاد في قسم الاقتصاد بالجامعة الأمريكية بالقاهرة وزميل باحث في منتدى البحوث الاقتصادية.

عديل ماليك:
زميل باحث في اقتصادات المجتمعات الإسلامية بمركز أكسفورد للدراسات الإسلامية وأستاذ مشارك في الاقتصاد بجامعة أكسفورد. وزميل باحث في منتدى البحوث الاقتصادية.

© منتدى البحوث الاقتصادية، 2025. موجز السياسات تقدم نتائج مشروعات الأبحاث وموضوعاتها.
الآراء التي يعبرون عنها هي آراؤهم الخاصة كمؤلفين ولا ينبغي أن تُنسب إلى منتدى البحوث الاقتصادية (ERF) أو مجلس أمنائه أو المانحين.

منتدى البحوث الاقتصادية
ECONOMIC RESEARCH FORUM

يسهم احتراق الوقود الأحفوري بشكل كبير في انبعاث أكثر من 80% من الغازات الدفيئة الناجمة عن الأنشطة البشرية، مما يعني أن تحقيق هدف الحد من الاحتباس الحراري العالمي يستدعي إحداث تحول جذري، سريع وعميق في أساليب إنتاج الطاقة واستهلاكها على مستوى العالم. ويركّز الخطاب السائد حول تأثير تحولات الطاقة في الدول الرئيسية المنتجة في المنطقة على المخاطر الاقتصادية المحتملة الناجمة عن انخفاض الإيرادات. ومع ذلك، فإن حساسية المنطقة لتداعيات التغير المناخي تجعلها طرفًا رئيسيًا في جهود الحد من ارتفاع انبعاثات الغازات الدفيئة. فقد شهدت بعض الدول، مثل قطر، بالفعل ارتفاعًا في متوسط درجات الحرارة تجاوز 2 درجة مئوية. علاوة على ذلك، تتوقع النماذج المناخية أن تكون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بين أكثر المناطق تضررًا جراء الارتفاع المستمر في درجات الحرارة، وهو ما قد يؤدي، إلى جانب عوامل أخرى، إلى تفاقم أزمة ندرة المياه في منطقة تُعدّ بالفعل الأكثر معاناة من الإجهاد المائي عالميًا. فقد صنّف معهد الموارد العالمية (WRI) جميع الدول المنتجة في المنطقة ضمن فئتي "الإجهاد العالي" أو "الإجهاد العالي جدا". ووفقًا للبنك الدولي، قد يصل الأثر الاقتصادي لإجهاد المياه المرتبط بالتغير المناخي وحده إلى ما بين 6% و 14% من إجمالي الناتج المحلي لدول المنطقة بحلول عام 2050.

يُعدّ منتجو الوقود الأحفوري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من كبار مستهلكي الطاقة أنفسهم، مما يسلط الضوء على المنطقة بأكملها باعتبارها حالة استثنائية عالميًا في توجهات الطاقة والانبعاثات. فعلى الرغم من التقدم الذي أحرزه العالم في تقليل كثافة استهلاك الطاقة في اقتصاده،[1] إذ انخفضت بأكثر من 35% منذ عام 1990، وتبرز المنطقة باعتبارها الجزء الوحيد من العالم الذي شهد اتجاهاً معاكسًا. فقد ارتفعت كثافة استهلاك الطاقة في اقتصادات المنطقة بنسبة 30 % مقارنة بما كانت عليه قبل ثلاثة عقود (Al-Saffar and Lebdioui, forth-coming). يعود هذا الاتجاه جزئيًا إلى عاملين رئيسيين ومستمرين في اقتصادات المنطقة التي يهيمن عليها النفط والغاز: هيمنة القطاع العام والاستخدام المفرط لدعم الوقود الأحفوري. فقد أدت سيطرة القطاع العام إلى انخفاض إنتاجية العمالة، وتثبيط دخول الشركات الخاصة إلى القطاعات عالية الإنتاجية، في حين ساهم دعم الوقود الأحفوري في جعل اقتصادات المنطقة أكثر اعتمادًا على القطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة وعالية الانبعاثات. كما يُفسر دعم الوقود الأحفوري جزئيًا سبب امتلاك المنطقة لأدنى حصة من الطاقة المتجددة في مزيج الكهرباء، إذ يجعل هذا الدعم الوقود الأحفوري أكثر جاذبية من مصادر الطاقة المتجددة، رغم تنافسية الأخيرة. فعلى سبيل المثال، حتى مع انخفاض أسعار النفط إلى أقل من نصف متوسط سعره في عام 2023، لا تزال الطاقة الشمسية قادرة على المنافسة من حيث التكلفة مع توليد الكهرباء باستخدام النفط، وهو الأمر ذاته الذي ينطبق على الغاز الطبيعي.

وفي حين اتخذت عدة دول في المنطقة خطوات لتقليل دعم الطاقة، فإن القلق من الاضطرابات السياسية وخاصة بعد أحداث الربيع العربي، يظل أحد العوامل الرئيسية التي تدفع العديد من حكومات المنطقة إلى التردد في إلغاء هذه الإعانات بالكامل (EL-Katiri and Fattouh, 2017) ومع ذلك، توفر تجارب بعض دول المنطقة دروسًا قيّمة حول كيفية تقليص هذه الإعانات دون المساس بالاستقرار السياسي. ويُعدّ الإصلاح التدريجي للدعم نهجًا فعالًا بشكل خاص، نظرًا لانخفاض مرونة الطلب على النفط تجاه السعر على المدى القصير، فضلًا عن أن التحول من النفط إلى بدائل أخرى يفرض تكاليف انتقال وتكيف على المستهلكين.

وإلى جانب إلغاء دعم الوقود، يُعدّ تحديث البنية التحتية للطاقة، بما في ذلك شبكات النقل، والتحويل، والتوزيع، عاملًا أساسيًا في نجاح عملية التحول في قطاع الطاقة. ففي معظم دول المنطقة، لا تزال هذه البنية التحتية، ولا سيما خطوط شبكات الكهرباء والمحطات الفرعية، غير مهيأة لاستيعاب حصص كبيرة من مصادر الطاقة المتجددة. من ناحية أخرى، يبقى مستوى الترابط الإقليمي بين شبكات الكهرباء محدودًا. وإضافةً إلى ذلك، تُعدّ المؤسسات المعنية بتسهيل عملية التحول في الطاقة عاملًا ضروريًا لنجاح هذا التحول. ومع ذلك، لا تزال المؤسسات القائمة في العديد من دول المنطقة مصممة لتلبية متطلبات أنظمة الطاقة المعتمدة على الوقود الأحفوري. علاوة على ذلك، فإن هيمنة الشركات المملوكة للدولة على سوق الكهرباء، بدلًا من وجود سوق محرر، تمثل عقبة إضافية تعرقل تطوير قطاع الطاقة المتجددة في معظم دول المنطقة (Terra-pon-Pfaff and Ersoy, 2022).

يمكن أن يُسهم تطوير مصادر الطاقة البديلة أو الخضراء في تحقيق إيرادات إضافية من الصادرات، مما يخلق حوافز سياسية إيجابية لكلٍّ من الاقتصادات الفقيرة بالموارد والغنية بها في منطقة الشرق الأوسط. فبالنسبة للاقتصادات

[1] يقصد به مقدار الطاقة المطلوبة لإنتاج دولار واحد من الناتج الاقتصادي

الفقيرة بالموارد، مثل دولة المغرب، توفر مشاريع الطاقة الخضراء فرصةً لزيادة العائدات من خلال تصدير الطاقة إلى أوروبا، في حين تتيح للدول الغنية بالنفط والغاز مصدرًا بديلًا للإيرادات، ما يساعد على تنويع مصادر الدخل الخارجي وتقليل الاعتماد على العوائد الهيدروكربونية. وإلى جانب الاستفادة من إمكانات التصدير، يمكن أن يُساهم تطوير الطاقة الخضراء، مثل الطاقة الشمسية والمتجددة، في تلبية الطلب المحلي، وهو ما يعود بالفائدة على كلا النوعين من الاقتصادات، فمن جهة، يساعد الدول الفقيرة بالموارد على تقليل اعتمادها على واردات الطاقة مرتفعة التكلفة، ومن جهة أخرى، يتيح للدول الغنية بالموارد تحرير كميات من الهيدروكربونات كانت تُستهلك محليًا لدعم أسعار الطاقة، مما يزيد من الفائض القابل للتصدير من النفط والغاز التقليديين. أما بالنسبة للدول المصدّرة للنفط التي تمتلك فائضًا في العمالة، مثل السعودية والجزائر، فإن هذا التحول يمكن أن يوفّر موارد كبيرة، وتُعد الجزائر مثالًا واضحًا، إذ يُستهلك حوالي 30 % من إنتاجها من الهيدروكربونات محليًا، ما يمثل تكلفة فرصة مرتفعة في ظل محدودية الموارد والتحديات المرتبطة بتلبية الاحتياجات المحلية. ورغم تأخر الجزائر عن بعض دول المنطقة في هذا المجال، فإن تطوير مصادر الطاقة البديلة يتماشى مع الحوافز السياسية للنظام، حيث يسهم في تعزيز أمن الطاقة ودعم الاستدامة الاقتصادية.

تواجه دول المنطقة ضغوطًا حقيقية للإصلاح، حيث تدرك حتى الدول الغنية بالموارد أن الوقت قد يكون مناسبًا لدعم التحول في قطاع الطاقة بينما لا تزال الموارد متاحة لتسهيل هذا الانتقال، كما يتزايد الوعي بأن التحول في الطاقة ليس مجرد فرصة اقتصادية، بل أصبح أيضًا ضرورة سياسية في عالم يتجه نحو إزالة الكربون. ومع إدراك معظم مصدّري الهيدروكربونات في المنطقة أن هذا التحول سيحمل تأثيرات حقيقية وملموسة، فإن تحقيق التحول العالمي في الطاقة سيؤثر بشكل مباشر على الاقتصادات السياسية لجميع دول المنطقة، سواء كانت دولًا مصدّرة للنفط أو مستوردة له. وفي ظل التوجه العالمي نحو خفض الانبعاثات الكربونية، تحتاج الدول المصدّرة للنفط في المنطقة إلى ضمان استمرار تدفق الإيرادات للحفاظ على الاستقرار السياسي الداخلي، إذ يعتمد العقد الاجتماعي في المنطقة بشكل كبير على إيرادات خارجية مستقرة من صادرات النفط والغاز. ومع تزايد احتمالات تراجع عائدات الهيدروكربونات، ومخاطر عدم تنويع الاقتصادات المحلية في الوقت المناسب، تبرز تحديات اقتصادية وسياسية وشيكة لا تهدد فقط الاستقرار السياسي في الدول المصدّرة للنفط، بل قد تؤدي أيضًا إلى اضطرابات في الدول المجاورة الفقيرة بالموارد، التي غالبًا ما يعتمد استقرارها الاقتصادي والاجتماعي على الدعم المالي من جيرانها الأغنياء بالنفط.

باختصار، من الضروري أن تباشر دول المنطقة، أو تُسرّع، وتيرة التحول في قطاع الطاقة بينما لا تزال الموارد متاحة لدعم هذا الانتقال، إذ يمكن لمصادر الطاقة المتجددة أن توفر بدائل للإيرادات، مما يساعد على الحفاظ على العقد الاجتماعي الذي تقوم عليه أسس الاستقرار السياسي. أما المخاوف بشأن صعوبة إلغاء دعم الوقود الأحفوري من الناحية السياسية، فهي في الغالب غير مبررة، إذ تُظهر تجارب العديد من دول المنطقة أن من الممكن تنفيذ هذا الإلغاء تدريجيًا دون المساس بالاستقرار. بل إن إعادة توجيه الدعم نحو الطاقة المتجددة، بدلًا من الاستمرار في دعم الطاقة المولدة من الوقود الأحفوري، يُعد خيارًا أكثر منطقيةً من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، حيث يمكن أن يسهم في بناء قاعدة مجتمعية داعمة لهذه المصادر النظيفة، على عكس القاعدة التي ترسخت نتيجة دعم الوقود الأحفوري، مما يعزز انتشار استخدامها. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن بسهولة تأمين التمويل اللازم لدعم الطاقة المتجددة من خلال فرض ضريبة كربون، ما يضمن استدامة هذا التحول ويعزز قدرة الدول على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والبيئية المستقبلية.

تقف دول المنطقة عند مفترق طرق، حيث يشكل الاعتماد المستمر على الوقود الأحفوري تحديات اقتصادية وبيئية متزايدة، في حين يوفر التحول في قطاع الطاقة فرصة فريدة لتنويع الاقتصادات، وتعزيز أمن الطاقة، والحد من مخاطر التغير المناخي. ومن خلال إلغاء دعم الوقود الأحفوري تدريجيًا، وتحديث البنية التحتية، والاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، يمكن لدول المنطقة تأمين مستقبل أكثر استدامة وازدهارًا. لذا، أصبح من الضروري أن يتحرك صناع القرار بسرعة وحزم لضمان عدم تخلّف المنطقة عن التحول العالمي نحو إزالة الكربون، وحماية مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في عالم سريع التغير.

لمحة عن منتدى البحوث الاقتصادية: منتدى البحوث الاقتصادية هو شبكة إقليمية لتعزيز البحوث الاقتصادية عالية الجودة من أجل التنمية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتأسس منتدى البحوث الاقتصادية عام ١٩٩٣، وتتمثل الأهداف الأساسية لمنتدى البحوث الاقتصادية في بناء قدرات بحثية قوية في المنطقة؛ لتشجيع إنتاج أبحاث مستقلة عالية الجودة؛ ونشر مخرجات البحوث لجمهور واسع ومتنوع. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، تشمل مجموعة أنشطة منتدى البحوث الاقتصادية إدارة مبادرات بحثية إقليمية مختارة بعناية؛ وتوفير التدريب والتوجيه للباحثين المبتدئين؛ وبناء قواعد البيانات وتوفيرها للباحثين وصانعي السياسيات؛ ونشر نتائج البحث من خلال الندوات والمؤتمرات ومجموعة متنوعة من المنشورات. ويقع المقر الرئيسي للمنتدى في مصر، بينما ينتشر زملاء البحث والسياسات من منسوبي المنتدى في بلدان المنطقة المختلفة وكذلك في أنحاء أخرى من العالم.

معلومات التواصل

مكتب منتدى البحوث الاقتصادية
العنوان: 21 شارع السد العالي، الدقي، الجيزة، مصر
صندوق بريد: 12311
هاتف: 603 – 20233318600+
فاكس: 20233318604+
البريد الإلكتروني: erf@erf.org.eg
الموقع الإلكتروني: http://www.erf.org.eg

تابعونا من خلال

economic-research-forum *ERFlatest* *TheERFLatest* *www.erf.org.eg*